



عرض سعر وإفادة بشأن السعي

Date _____ التاريخ

رقم العميل _____

المحترمین

اسم العميل **محمد علي احمد واهلي**

المكرمين / شركة الراجحي المصرية للاستثمار

نفيدكم عن العقار الموضحة تفاصيله أدناه:

نسمة تحي	محضر رقم	نوع العقار
تاريخ الصك	الصك رقم	أرض رقم
عمر العبدلي	فسخ نس، رقم	مساحتها

وأطوالها كما يلي:

غير	بتلول	شمالاً
غير	بحار	جنوباً
غير	بطول	شرقاً
غير	بطول	غرباً

بما يلى: _____
رجال قيمة العقار: _____عنوانه: _____
اسم المالك: __________ . زاوية: _____
هاتف العمل: _____ هاتف المنزل: _____
المدينة: _____

جوال: _____

قيمة السعي: (إن وجد) _____

والعقار المذكور معرض لدينا نحن
أعلاه وليس معنا شركاء، فيهاسم المكتب العقاري: _____
عنوانه: __________
المدينة: _____
حوال: _____التوقيع: _____
الختم: _____**جزء خاص بالمصرف**

إقرار العميل: _____

أقر أنا / _____

ونلم أدفع أي مبالغ عالية مقدمة للمكتب

وقدره _____

توقيع العميل: _____

Form No. 570
نموذج رقم

عذر بقرار الهيئة لشرعية رقم (٤٩)

رقم العرض:

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد:
إنه في يوم / / 20 م في مدينة إبرام هذا العقد بين كل من:

1. ويمثله في التوقيع على هذا العقد بصفته وعنوانه (طرف أولاً بالاتفاق)
2. شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ويمثلها في التوقيع على هذا العقد المكرم بصفته وعنوانه (طرف ثانياً مشرياً)

تمهيد: حيث إن الطرف الأول يملك عقاراً بموجب الصك الشريعي ذي الرقم الصادر من بتاريخ // 14 موافق مساحته الإجمالية متراً مربعاً والمحدود بالحدود الآتية:

من الشمال: حسب الصك المرفق بخط الصك المرفق ومن الجنوب: حسب الصك المرفق بطول: حسب الصك المرفق من الشرق: حسب الصك المرفق بطول: حسب الصك المرفق ومن الغرب: حسب الصك المرفق بطول حسب الصك المرفق وحيث أن الطرف الثاني رغب في شراء العقار المذكور، فقد تعاقد الطرفان وما يكمل الأهلية والصفة المعتبرة شرعاً على ما يأتي:

أولاً: بعد ما ذكر أعلاه جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

ثانياً: باع الطرف الأول على الطرف الثاني العقار محل العقد بثمن إجمالي قدره ريال (فقط ريال سعودي لا غير)، وتعهد الطرف الثاني بدفع الثمن كاملاً للطرف الأول عند الإفراغ، وقد قبل الطرف الثاني هذا البيع بالثمن المذكور قبولاً معتبراً.

ثالثاً: أقر الطرف الثاني بأنه عاين العقار محل هذا العقد المعاينة التامة النافية للجهالة، وقد حازت قبوله ورضاه.

رابعاً: للطرف الثاني خيار الشرط خلال مدة 20 يوم من تاريخ إبرام العقد، وعلى هذا فيتحقق للطرف الثاني فقط الرد خلال هذه المدة، وفي حال الرد يستعيد الطرف الثاني جميع ما دفعه، ولا يعد عرض الطرف الثاني للعقار على مشترٍ خلال مدة الخيار سخماً لخياره، كما لا يحق للطرف الأول التصرف بالعقار أو عرضه للبيع خلال مدة الخيار، فإذا انتهت مدة الخيار سقط الخيار ولزم البيع.

خامساً: يحق للطرف الثاني في حال عدم تسلمه العقار من قبل الطرف الأول أو تصرف الطرف الأول به فسخ العقد دون الرجوع إليه، أو المطالبة بالعقار لدى الجهات القضائية المختصة.

سادساً: التزم الطرف الأول بأن يقوم على حسابه الخاص بإجراءات نقل الملكية والراغع العقار الجميع عند الجهة المختصة، وذلك للطرف الثاني أو من يحدده كتابة بشرط تسديد جميع الثمن.

سابعاً: يلتزم الطرف الأول بكل العوار من المواقع والشواغل والأعباء، كما يقر بمسؤوليته الكاملة تجاه الطرف الثاني وخلفاته العامين والخاصين بحق الرجوع عليه والمطالبة بمحفوظه في حالة ظهور أي مطالبات أو أعباء على العقار قبل تاريخ توقيع هذا العقد سواء كانت مادية أو قانونية، وعلى سبيل المثال لا الحصر: أي مطالبات متعلقة بالخدمات العامة للعقار (ماء ، كهرباء وخلافه) أو أية رسوم أو مطالبات للجهات الرسمية.

ثامناً: العنوان المبين يصدر هذا العقد لكل طرف هو عنوانه النظامي ويتم تبليغه عليه بجميع المكاتب والإشعارات المتعلقة بتنفيذ العقد أو ما يترب عليه، ولا يعتد بتغير هذا العنوان إلا بموجب إشعار كتابي مسبق ومسجل يسلم عن طريق البريد الممتاز للطرف الآخر.

تاسعاً: يقر الطرف الأول بأنه لم يرم أي التزام مع عميل المصرف، وأنه لم يأخذ منه ولا من غيره أي مبالغ مالية.

عاشرأ: لا يعد عدم قيام الطرف الثاني في أي وقت بممارسة أي من الحقوق المحفوظة له بموجب هذا العقد تنازلاً من جانبه عن ممارسة ذلك الحق أو أي حق آخر في أي وقت بعد ذلك.

حادي عشر: كل خلاف ينشأ بين الطرفين في هذا العقد إذا لم يمكن حلها بالطرق الودية فيما بينهما يكون الفصل فيه من قبل المحكمة الشرعية المختصة في المملكة.

الثاني عشر: حرر هذا العقد من نسختين متطابتين من طرقه، وقد تسلم كل طرف نسخة للعمل بموجبها.

الطرف الأول (البائع)

الاسم:
التوقيع:


الاسم:
التوقيع:
الشهادة:
الاسم:
الهوية:
التوقيع:
العنوان:


الاسم:
الهوية:
التوقيع:
العنوان:

إقرار بإرادة شراء/ استئجار حقيقي للعقار

أنا..... الموقع أدناه، المتقدم بطلب شراء/ استئجار عقار عن طريق المصرف؛ وهو العقار المملوک للمسكرم..... بالصلك رقم:.....
نظراً لوجود:

- تفاوت بين سعر التقييم وسعر البيع في العقار بأكثر من (20%)
- صلة قرابة بين وبين مالك العقار
- تملك سابق للعقار.
- أخرى، حدد:.....

فإنني أقر بما يأتى:

1. أنني أريد شراء العقار المذكور بغرض التملك، أو استئجاره إجارة مع التمليل المطلق على سداد جميع الأقساط، وليس غرضي من هذه العملية التحايل للحصول على التمويل النقدي لي أو لأي طرف آخر، وقد أفهمت أن هذا الإجراء تخنته سياسة المصرف لما فيه من خالفة شرعية.
2. أني فهمت أن شراء المصرف للعقار من المالك لا يستلزم بيعه/تأجيره علي، بل للمصرف الحق في التصرف به بعد تملكه بأي وجه من الوجوه ومن ذلك بيعه/تأجيره علي أو على غيري.
والله على ما أقول شهيد.

توقيع العميل:



توقيع المالك:



رأي الموظف المبادر للتعاقد:

- لم يتبيّن لي من المعاملة ومن الوثائق المرفقة بها وجود رغبة من أي طرف بالتحايل للحصول على التمويل النقدي، بل يظهر لي أن الغرض التعاقد على العقار حقيقة، من المالك، والعميل.
- تبيّن لي من المعاملة ومن الوثائق المرفقة بها وجود رغبة بالتحايل للحصول على التمويل النقدي، وأن الغرض ليس التعاقد على العقار حقيقة.

تعيّد مدير الفرع/المشرف

